



صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه خطابا ساميا إلى الأمة

بمناسبة عيد العرش المجيد

الرباط: 30 يوليوز 2004

” (الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب أئمة المرسلين والذين هم خير أمة أخرجت للناس)“

شعبي العزيز،

لقد ارتأينا، ونحن نخلد، في هذا اليوم، الذكرى الخامسة لتحملنا أمانة قيادتك، ألا يكون خطاب العرش لهذا العام، مجرد حصيلة لما حققناه من منجزات، على أهميتها. بل نريده رؤية مستقبلية، للمضي قدما في توجهنا الاستراتيجي، لبناء مغرب موحد، ديمقراطي ومتضامن، منفتح ومتقدم. مغرب يعيش في انسجام وتفاعل مع عصره، باذلا كل ما في وسعه لتحقيق الازدهار لأبنائه، وفيما لجيرانه وشركائه، مساهما في توطيد الأمن والسلم، في محيطه الجهوي والدولي.

ولبلوغ هذا الهدف الأسمى، الذي يتطلب استمرارية، تتجاوز المدة الزمنية للانتداب البرلماني أو الحكومي، المرتبط بضوابط دستورية واستحقاقات سياسية محددة، لابد من وضع جدولة عقلانية، لبلورته في برامج كبرى، تعتمد الأسبقيات الملحة، وفق الإمكانيات المتاحة.

وقد تولينا، منذ اعتلائنا العرش، ووفاء للبيعة الوثقى، المسجدة للعهد المتبادل بيننا، تحديد التوجهات الكبرى لمشروعنا المجتمعي الديمقراطي التنموي، على أن تقوم المؤسسات الدستورية، والهيئات السياسية، والقوى الحية في البلاد، بتجسيد هذه التوجهات على أرض الواقع، من خلال برامج مضمونة في أهدافها، ووسائل تمويلها، وآمال إنجازها وتقييمها.



وانطلاقاً من ذلك ، فإن جمهوريات المغرب يجب أن تنصب، خلال الخمس سنوات القادمة، باعتبارها موعداً لعدد من الاستحقاقات الهامة ، على سبيل محاور رئيسية وهي: إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء ، وتحسين الانتقال الديمقراطي، والإسراع به قدماً إلى الأمام، وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة من غير استكمال ميثاق التربية والتكوين، وإصلاح الحقلين الديني والثقافي من ووضع عقد اجتماعي جديد ، والنهوض بالتنمية القروية وبالقطاع الفلاحي، وبناء اقتصاد عصري منتج ومتضامن وتنافسي ، لكسب الرهانات الحيوية للعولمة والتبادل الحر، وتعزيز مكانة بلدنا ، كقطب جهوي وفاعل دولي ، في عالم يعرف تحولات حاسمة ومتسارعة .

شعبي العزيز، ستظل أسبقيات الأسيقيات بالنسبة للمغرب، إيجاد حل سياسي نهائي ومتفق عليه، بالنسبة للخلاف المفتعل حول صحرائنا. ولن ندخر جهداً مع الأمم المتحدة والدول المجاورة، وغيرها من شركاء المملكة، من أجل بلوغ ذلك، عبر تمكين أقاليمنا الصحراوية، من اختصاصات واسعة للتدبير الديمقراطي لشؤونها الجهوية، في إطار احترام سيادة المملكة، ووحدةها الترابية والوحدانية، ومقدراتها وثوابتها. ويندرج هذا الحل السياسي ضمن منظور جيو استراتيجي واقتصادي ، تستعيد المنهكة الجنوبية بفضلها دورها التاريخي، بصفتها فضاء حيويًا للمبادلات الاقتصادية والعلاقات الإنسانية، في مناخ يسوده الوثام والأمن ، خدمة لسكانها، ولكل شعوب جيراننا وشركائنا ، وتحقيقاً للازدهار المشترك المبني على الاندماج الاقتصادي المغربي، باعتبار ذلك الوسيلة الناجعة ، لضمان استقرار المنهكة وأمنها ورخائها.

كما أن هذا الحل يجسد حرصنا الأكيد على تحسين الانتقال الديمقراطي، والسير به قدماً ، بصفة لا رجعة فيها. وإننا لنعتبر هذا الانتقال، الهادف إلى التحديث الديمقراطي، ورشاً مفتوحاً ، وبناء متواصل ، حققنا فيه مكاسب أساسية بمصادقية الانتخاب الحر للمؤسسات ، وتوميم فضاء المشاركة والحريات العامة ، وتحديث وتوطيد استقلال القضاء، والنهوض بأوضاع المرأة، وإقرار مدونة متقدمة للأسرة وغيرها من الإصلاحات المؤسسية العميقة . وإدراكاً منا بأن أي إصلاح رهين بتأهيل الفاعلين والهيئات، فإنه ينبغي الانكباب، في إطار من التشاور، على إعداد قانون للأحزاب السياسية، لتأهيلها للقيام بدورها الدستوري، في تمثيل وتأهيل المواطنين، وتأهيل نخب



المشاركة الديمقراطية، وخدمة الصالح العام، تكون صلة وصل قوية بين الدولة والمواطن، في تكامل مع تشجيع المبادرات الميدانية للمجتمع المدني. وإننا لحرصون على تقوية الهيئات السياسية، وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي الجاد، بما يكفل انبثاق مشهد سياسي قائم على أقطاب قوية، متميزة في رؤاها الواضحة. وهذا ما يجعلنا نتساءل.. هل منتتصر عشية الاستحقاق الانتخابي، لسنة 2007، للبحث عن تراض صوري ومرتل ، من شأنه أن يكرس بلقنة الخريطة السياسية ؟ كلا . لذلك ندعو الصبقة السياسية إلى تحمل مسؤوليتها، في جعل انتخابات 2007 تشكل منعصفا هاما، لإعطاء دفعة قوية ونوعية، للمسار الديمقراطي، وبروز فضاء سياسي جديد ، يتسم بأغلبية متماسكة، ومعارضة بناءة ، تتنافس وتتناوبان، بحسب نتائج الاقتراع ، على حسن تدبير الشأن العام، من خلال نخب متجاوبة مع عصرها، لا تختزل نفسها في اليمين أو اليسار، وإنما تجعل من الحكم القويم، المحك الحقيقي، لممارسة العمل السياسي، بمفهومه النبيل.

وبما أن إصلاح الفضاء السياسي سيظل ناقصا بدون استكمال الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي، لترابطهما العضوي في ديمقراطية الدولة والمجتمع ، فإننا عازمون على مواصلة الإصلاحات الأساسية للمشهد الإعلامي الوطني، بما في ذلك إيجاد قانون منكم لاستطلاع الرأي ، منتصرين من الحكومة العمل على انبثاق مؤسسات إعلامية مهنية، حرة ومسؤولة ، بما في ذلك تمكين قطاع الصحافة المكتوبة، بتساور وتعاقد مع مختلف الفاعلين ، من هيئة مهنية تمثيلية ، تسهر على تنظيمه وضبطه، قانونيا وأخلاقيا، وتحصينه من الممارسات المخلة بنبل رسالته.

فمنصورنا للإصلاح المؤسسي يستهدف عقلنة وتجديد المؤسسات ، على درجيا تولييد دعائم دولة عصرية، وترسيخ ثقافة المواطنة، التي تتلائم فيها حقوق الإنسان بواجباته، وبأجهزة حمايتهما، من التجاوزات المنافية للقانون.

يبعد أن المواطنة الفاعلة، لن تستقيم إلا بالتنشئة الصالحة، المرتكزة على الأركان الثلاثة المتكاملة، للعقيدة السمحة، والثقافة المنفتحة، والتربية السليمة.

وإذا كنا قد قطعنا تقريبا نصف الطريق في تفعيل العشرية الوطنية للتربية والتكوين، وفتحنا أوراشا هامة، وسجلنا تقدما لا يستهان به هذا المجال الصعب ، فإنه



يجب تكريس السنوات الخمس المتبقية لتدارك التعثر في هذا الإصلاح الحيوي، بتعبئة كل الجهود ، لاستكمال الإصلاح الكيفي، لا الكمي فقط، لمنصومتنا التربوية، وتبوء المدرسة المكانة التي تستحقها في المجتمع. وفي هذا الصدد، قررنا تنصيب المؤسسة الدستورية للمجلس الأعلى للتعليم ، ليتولى ، في تركيبة تجمع بين التمثيلية والتخصص ، المهام المنوطة به، كقوة اقتراحية وتقويمية قارة ومتجردة، للإصلاح العميق والمستمر لمنهومة التعليم، مشيعين بما أنجزته اللجنة الوصنية الخاصة للتربية والتكوين، من عمل رائد، في هذا الورش المصيري، بروح وحصنية وتبصر وإقدام، منتكزين من هذا المجلس مواصلة جهودها المخلصة، في تفعيل هذا الإصلاح الحاسم، ليأخذ مساره الصحيح، وسرعته القصوى.

كما أننا مصممون على مواصلة التفعيل الأمثل لإصلاح الشأن الديني، لترسيخ قيم ديننا الإسلامي الحنيف ، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، مع اعتماد اجتهاد منفتح، يتماشى مع مستجدات العصر، تحصينا لأجيالنا من التيارات الدخيلة والهدامة. وإن إصلاح الحقل الديني، لا يستهدف فحسب التكامل مع الحقلين التربوي والثقافي، وإنما ينبغي أن يشمل كذلك إصلاح الحقل السياسي، الذي هو مجال الاختلاف الديمقراطي. وهو ما يقتضي أن يكون العمل السياسي بعيدا عن إقحام الدين فيه، لقدسية مبادئه المنزهة عن نوازع التفرقة ، بسد الصريق أمام توكيفه السياسي المفرض. فالسياسة والدين، في نظام الملكية الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين، حريصين في تقلدنا لهذه الأمانة العظمى، على أن تزاوول السياسة ، في نطاق المنظمات والمؤسسات والفضاءات الخاصة بها، وأن يمارس الشأن الديني داخل المجالس العلمية، والهيئات المؤهلة، والمساجد وأماكن العبادات، في كل احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية ، التي نحن لها ضامنون.

وبموازاة ذلك ، فإننا ندعو إلى إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، باعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الاستراتيجي، الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف ، في مناخ من الحرية، المشجع على الإبداع والابتكار، المسجد للتنوع ، والتفاعل بين الثقافات الجمهورية والوطنية والكونية.



وفي عصر يعد الاستقرار والتطور الديمقرالصي، محفزاً أساسياً للاستثمار، فإنه يتعين علينا توكيف ما حققناه من مكاسب في هذا الشأن، لصالح تنمية مستدامة بوتيرة عالية. ولن حرصنا على الحفاظ على التوازنات الكبرى، تعزيزاً للثقة والمصدقية اللتين يحظى بهما المغرب لدى شركائه، من مؤسسات مالية دولية ومستثمرين، في كسرية دولية صعبة، لا يعادله إلا تأكيدنا لأهمية البعد الاجتماعي، ولتعبئة المصادر الوكسنية لتمويل مشاريعنا التنموية على غرار صندوق الحسن الثاني للتنمية، والتعريف بما يضمه المغرب من شروط المستقبل والجاذبية، للمقاولات التي تبحث عن محيط ملائم للاستثمار.

وإدراكاً منا بأن بناء اقتصاد عصري، رهين بإيجاد التجهيزات الأساسية، باعتبارها دعامة للتحديث الاقتصادي، والإقلاء التنموي، وأساساً للشراكة المثمرة، والتبادل الحر، والتفاعل الحضاري، فإن إنجاز مشروعنا الاستراتيجي، يتطلب الإسراع باستكمال مختلف البنيات التحتية، ولا سيما منها الشبكات الكسرية، سواء لفك العزلة عن العالم القروي، أو إنجاز البرنامج الوكسني الكموح للكسرق السيارة، وخصوصاً منها الرابطة بين شمال المغرب وجنوبه (كسجة - أكادير) عبر مراكش، وبين شماله الغربي وشرقه (فاس - وكدة) عبر تازة.

وإننا لشيد، في هذا الصدد، بالنهج القويم الذي يسير عليه إنجاز المشروع الكبير لكسجة المتوسك، الذي يجب أن نعتبره نموذجاً يحتذى في سواه من المشاريع الكبرى. هدفنا في ذلك تمكين كل جهات المملكة، من الاستثمار الأمثل لمؤهلاتها الكسنية، في مجال التنمية الجهوية، والإندماج في النسيج الاقتصادي الوكسني، مما سيعمق انتماء المغرب لفضائه الأوروبي ومتوسكي، ولمحيطه المغاربي والإفريقي والعربي، حتى يصبح قلباً محورياً وشريكاً فاعلاً في المبادلات الدولية، مندمجاً في الاقتصاد العالمي.

وتلكم سبيلنا لبناء اقتصاد خلاق للثروات، وفرص للشغل لفائدة الشباب المغربي، جاعلين من مؤهلاتنا الكسبية والحضارية، رافعة قوية للنموض بقطاع السياحة، باعتبارها من مقومات التنمية والإنفتاح.



ولكون العالم القروي، هو الأكثر معاناة للعجز الاجتماعي، فإن التأهيل الشامل لاقتصادنا الوطني، لن يتم إلا بإستراتيجية ناجعة للتنمية القروية، المبنية على تحويل القطاع الزراعي التقليدي، إلى فلاحية عصرية ومنتجة.

لذلك ينبغي نهج سياسة فلاحية جديدة ، تولخص ما حققه المغرب من تجهيزات ومنجزات ، وتعتمد الاستثمار الأمثل لخصوصيات تربة كل جهة ، للرفع من الإنتاجية في الزراعة ، والصناعات الفلاحية الأنسب لمؤهلاتها وثرواتها الطبيعية ، مستشعرين مدى إكراهات البيئة ، وندررة الموارد المائية ، وزحف التصحر.

وسيلحل إصلاح القطاع العمومي يتصدر اهتماماتنا. وبرغم ما عرفه هذا القطاع من تطور، فإنه لم يصل بعد إلى تحقيق التطلعات الكاملة لمواطنينا ، والاستثمار الأمثل لكل القدرات التي تزخر بها بلادنا. لذا، يتعين إصلاح التدبير العمومي وعصرنة أجهزة الدولة ، وعدم تمركزها ، باعتماد خطة لصوحدة وجرئية ، لتحديث القطاع العام ، وإيجاد إدارة ذات موارد بشرية مؤهلة ، قائمة على الاستحقاق، والجادبية والتنافسية ، وترشيد الإنفاق العمومي، وتخليق الحياة العامة.

ولن يأخذ الإقلاء الاقتصادي وتيرته القصور بدون توفير المناخ الاجتماعي المشجع على الاستثمار والتشغيل. لذا ، فإننا ندعو إلى إيجاد عقد اجتماعي جديد ينبثق عن مشاورات وتوافق بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين . وينبغي أن يأخذ هذا العقد صيغة ميثاق يرتكز على مجموعة تدابير شمولية ومتكاملة تتضمن الالتزام بسلم اجتماعية وتعزز إصلاح مدونة الشغل بتنظيم حق الإضراب ، لوضع حد لممارسته غير المقننة التي تترجم بالاقتصاد الوطني في دوامة الإضراب العشوائي، الذي يفضي إلى الإضراب المضاد عن الاستثمار والنفور منه. كما يجب تفعيل وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية ، ومكافحة كل أشكال الفقر والإقصاء ، وترسيخ التضامن بين الأجيال باتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة لإنقاذ مستقبل أنصمة التقاعد ، قبل فوات الأوان، وتوفير شروط الحياة الكريمة، بإيجاد سكن محترم للمواطنين والقضاء ، لهبقا لتوجيهاتنا، على أحياء الصفيح وعلى السكن غير اللائق.



ولأن توجهنا الاستراتيجي لبناء مغرب التقدم يشمل جميع المواطنين ، حيثما كانوا ، ولا سيما منهم المقيمين بالخارج ، فقد دعونا ، منذ اعتلائنا العرش ، إلى سياسة جديدة في مجال الهجرة تساهم التحولات البنيوية المتسارعة التي نعرفها جاليتنا بالخارج وتستجيب لتطلعات مختلف أجيالها ومصالحاتها لتنمية المغرب وتحديثه وإشعاعه الخارجي ، سياسة شمولية متعددة في أبعادها المؤسسية والديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، متكاملة ومتناسقة في عمل الأجهزة المكلفة بها ، متنوعة في صيغ مساهمة جاليتنا بالخارج في كل مجالات الحياة الوطنية . وفي هذا السياق ، فإننا بصدد دراسة أفضل السبل لضمان مشاركة ناجعة وذات مصداقية لجاليتنا بالخارج في كل مؤسسات وفضاءات بناء المجتمع الديمقراطي التنموي .

وسنحرص على أن يتم ذلك في إطار من التشاور المثمر ، مواصليين جهودنا للنهوض بأحوال هذه الفئة العزيزة من شعبنا الوفي ، بمقاربة اندماجية تستهدف تقوية التضامن بين جميع المواطنين في الداخل والخارج ، ليساهم كل من موقعه في خدمة وطنه المحتاج إلى كل أبنائه ، باعتباره نموذجا للتشعب بالقيم الإسلامية والكونية ، من إخاء وتسامح واعتدال ، واثقين بأن المغاربة بالخارج سيصلون خير مجسد للتفاعل الإيجابي بين مختلف الحضارات والثقافات .

شعبي العزيز ، إن وسيلتنا لبلوغ هذه الأهداف الكبرى هي الحكم القويم الذي تتكامل فيه السيادة الداخلية ، القائمة على تعبئة كل إمكانياتنا الذاتية ، مع سياسة خارجية قادرة على التفاعل مع التحولات الدولية المتسارعة . وذلك بالاستثمار الأمثل للتصور الديمقراطي للمغرب ورصيده الحضاري ، وموقعه الجيو استراتيجي المتميز ، كشريك دولي وقطب جهوي ، لحسن الجوار والاعتدال والتسامح . ولتحقيق ذلك ، فإننا حريصون على بلورة مفهومنا للديبلوماسية الفاعلة ، الرسمية منها والموازية ، المرتكزة على البعد الاقتصادي والأمن الشامل المتحركة في الدوائر الرئيسية الثلاث ، للجوار والتضامن والشراكة . دبلوماسية متجددة الهياكل ، وملتزمة بالحوار والشرعية الدولية كوسيلة فعالة للمكافحة الجذرية للكراهية والتطرف والإرهاب ولانتشار أسلحة الدمار الشامل ، حيثما كانت ، والنضال مع دول الجنوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، في



إحصار الاندماج الإقليمي، والانخراط الإيجابي في عولمة ذات بعد إنساني وإيجاد نكاح عالمي جديد أكثر توازنا وإنصافا.

ففيما يخص علاقاتنا بجوارنا المباشر، نؤكد عزمنا الصادق على إعطائها انطلاقة جديدة، لا سيما مع الجزائر الشقيقة، وذلك بتفعيلها وتنقية أجوائها تجسيدا لمصوح شعبنا إلى بناء مستقبل يصبغه التضامن والإخاء. وفي نفس السياق، نؤكد إرادتنا الثابتة على الرقي بمستوى العلاقات المتميزة مع موريتانيا الشقيقة، التي نوليها مكانة خاصة، مجددين عزمنا الراسخ على العمل الجاد، بالتشاور مع تونس وليبيا الشقيقتين، لتفعيل بناء الاتحاد المغاربي في إحصار من الوضوح والالتزام والمصالح المشتركة واحترام سيادة الدول الأعضاء ووحدهما الترابية، بما يجعل من هذا الاتحاد فضاء للديمقراطية والتقدم والاستقرار والازدهار وقوة تفاوضية استراتيجية في محيطه الأوروبي، ومع التكتلات الإقليمية والدولية.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا لم نفتأ نجعل قارتنا الإفريقية في صدارة سياستنا الخارجية، مكرسين جهودنا لتعزيز علاقاتنا مع كافة بلدانها الشقيقة، ولا سيما منها الأقل نموا، عاملين على المساهمة في إنجاز مبادرات (النيباد) والمشاركة في العمليات الأممية، لحفظ الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الساحل وقارتنا الإفريقية بأسرها.

وبالتنصر لكون منطقة غرب إفريقيا والساحل، تمثل امتدادا طبيعيا لجوار المغرب، فقد حرصنا، من خلال زيارتنا الأخيرة لخمسة من بلدانها الصديقة، على تجسيد ما تحظى به من مكانة خاصة، ضمن رؤيتنا الاستراتيجية، بحكم الروابط الحضارية العريقة التي تجمعنا بها، والتي نسعى لتوطيدها، بالمزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي، والتضامن الفاعل لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها.

وعلى مستوى آخر، فإننا مرتاحون للتصور النموذجي الذي تشهده العلاقات الاستراتيجية المتعددة الأبعاد، مع الدول الأوروبية المجاورة. وفي هذا الصدد، فإننا نعتن بعلاقات الشراكة النموذجية والراسخة والمتجددة، التي تجمعنا بفرنسا. كما أننا عازمون على فتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع المملكة الإسبانية، التي نتقاسم وإياها رصيда تاريخيا وحضاريا، ينخر بمؤهلات وأعدة، جديدة بالرقي بها إلى المستوى



المتميز لعلاقة استراتيجية بين بلدين تجمعهما الشراكة وحسن الجوار كما نشيد بالتطور الكيفي، الذي عرفته علاقاتنا مع باقي الدول الأوروبية، في التزام بسياسة القرب الجغرافي والتاريخي مع الاتحاد الأوروبي، الذي نشاهد جميع أعضائه، نفس انشغالات الحفاز على الأمن والسلام والاستقرار، وتحقيق التنمية المشتركة. وإننا نعتبر أن إعلاء مدلول ملموس للجوار ولمصيرنا المشترك، ينبغي أن يمر عبر الارتقاء بشراكتنا إلى وضعية متقدمة، متجاوبة مع سياسة الاتحاد الأوروبي، ومنصفة للجهود التي بذلها المغرب، في مجال الإصلاحات الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية، مستحضرين البعد الإنساني والحضاري في علاقاتنا بأوروبا، وغيرها من شركائنا، خاصة من خلال تولد جالية مغربية، تحظى بكامل عنايتنا واهتمامنا.

وسيوصل المغرب القيام بدوره في الدفاع عن القضايا المصرية والمصالح العليا للبلدان العربية والإسلامية. وسيلتنا إلى ذلك العمل على تغليب نهج الحوار والتفاوض على منق المواجهة والعنف. وهو ما يقتضي انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، والعمل على التصديق الفوري لخارطة الصريق، كمرحلة في اتجاه إيجاد سلام عادل ودائم وشامل، يضمن حقوق جميع شعوب المنطقة، بما فيها الشعب العراقي الشقيق، في السيادة والحرية، والاستقرار والازدهار، ويكفل إقامة دولة فلسطينية تتوفر على كل مقومات الاستمرار، عاصمتها القدس الشريف، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وبصفتنا رئيساً للجنة القدس، فإننا سنواصل عملنا الدؤوب من أجل الحفاز على هوية هذه المدينة المكلمة، كمهد ورمز للتعايش والتسامح بين أبناء الديانات السماوية. كما نشدد على ضرورة تمكين التضامن العربي والإسلامي وتحديث هياكله وآلياته، لتأهيله كي يحقق التطور الديمقراطي والاندماج الاقتصادي المشهودين.

وضمن رؤيتنا الشاملة لاندفتاح المغرب على العولمة، تندرج سياسة الشراكة والتبادل الحر، وإبرام الاتفاقيات التفضيلية، التي ينهجها المغرب، في سياق تأهيل اقتصادنا، وتكريس الاختيارات الاستراتيجية لبلدنا. ويقدم ما نعتز بتمتين شراكتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فإننا عازمون على تطويرها وتنويعها وتوسيعها لتشمل، علاوة على شركائنا في إعلان أكادير، أصدقاءنا



كروميا والصين والهند وكندا واليابان، التي تربطنا بهم، منذ أمد طويل، علاقات متينة مبنية على التقدير المتبادل، والمصالح المشتركة.

وكما نجم المغرب في اجتياز المنعطفات الحاسمة، فإنني واثق أنك، شعبي العزيز، ستعرف كيف تعبى قواك الحية لرفع كل التحديات، وكسب رهانات هذه المرحلة الهامة، ملتحما بقيادتنا في مواصلة السير على النهج القويم، لجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، لصيب الله ثراهما، وأحسن جزاءهما، عن جليل أعمالهما، لبناء مغرب الحرية والديمقراطية، والوحدة والتقدم. كما نترحم على الشهداء الأبطال، الذين استرخصوا أرواحهم في سبيل حرية الوطن ووحدته وسيادته، مشيدين بجهود قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، ولا سيما القوات المرابطة في أقاليمنا الجنوبية، الساهرة تحت قيادتنا، على وحدتنا الترابية، مؤكدين حرصنا على تمكين أجهزتنا الأمنية من كل الوسائل القانونية والمادية والبشرية، لتنمض بدورها الفعال في الحفاظ على الأمن والاستقرار، في نصل سيادة القانون.

وإن خديمك الأول ليعاهد الله ويعاهدك، على أن نصل ماهرين على صيانة المقدرات والثروات، مسلحين بالثقة في بلدنا، والإرادة الراسخة في صنع مستقبلنا، وإنجاز ما رسمناه من توجهات إستراتيجية، يعتبر الانتقال الديمقراطي فيما الوسيلة الناجعة ليأخذ الإقلاع الاقتصادي وتيرته القصوى، بنمو قوي ومستمر، في مجتمع متوازن ومتضامن، تقوم فيه كل الفئات الاجتماعية، ولا سيما الوسطى منها، بدورها الفاعل، في التحفيز على قيم المبادرة والابتكار، والمواطنة الملتزمة، مستمدين من الله تعالى القوة والسداد، للسير بك ومعك، على هذا المسار الصوويل إلى الأمام، بحزم وعزم، وحكمة وإقدام.

" قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".